

يصدر في الشهر ثلاث  
مرات بحزبه مراد فرج  
الحامي بمصر

الْجَمْعُ

قيمة الاشتراك في السنة  
١٠ ماع  
تدفع مقدماً للمخاضة

وتمن النسخة خمسة ملاليم

جريدة ادبية تهذيبية علمية تاريخية دينية لطائفة الاسرييليين القرايين : بمصر

— الاحد ٢٢ آب سنة ١٣٦٣ هـ — ١٦ اغسطس سنة ١٩٠٣ —

### ( في الطلاق )

ما هو بالطاريء الغريب ولا الكلام عليه بالحادث الجديد بل هو  
شيء قديم وجد مع الزواج فهو معلوله او الزواج علته كتب فيه الكاتبون  
وبحث فيه الباحثون وتكلمت عليه الشرائع الدينية جميعها واكتنا مع  
ذلك نسوق بالتم الى الخوض فيه بقدر الامكان كالعين تريد أن تتأمل  
في شيء من الاشياء او الفهم يود ان يلم باطراف معلوم من المعلومات وفي  
نيتنا ان نلم شمه ونستقصى متفرقاته ونجمع بعينه على قرينة وغزيبه الى  
نديه والله يحقق المأمول رغبة في العلم من حيث هو ومن وراء هذا ان نستفيد  
معنا من يقرأ وعسى ان يفيد كما نريد ان نستفيد خصوصاً ولعل الباعث  
على ذلك فكرة الكلام على الطلاق عندنا بنوع خاص ومعرفة قواعده  
واحكامه مما ينبغي ان يكون بيننا غير بعيد المنال

ماذا يريد القلم منا الآن وماذا يريد ان نبدأ به بعد ذلك نرى اننا  
 نتكلم عليه اولاً من جهة العقل فتصوره به بما قيمته وهل هو لا بد منه ام  
 منعه اوفق وأولى او يجب التضييق فيه بقدر الامكان

ما نحن بماتحين باباً للطلاق ولا الغرض الانحاء على رابطة الزوجية  
 نريد قصصها او قصصها بل نريد ان نخدم انفسنا وغيرنا بالعالم في هذا الباب  
 الرجل رجلان رجل عزب وآخر متزوج او هو كله رجل واحد  
 متزوج فان العزب والمقصود به من لم يتزوج اما انه لا يتزوج ابد او هذا  
 النادر الذي في حكم العدم واما انه سيتزوج وهذا هو المجرى الطبيعي  
 الذي قلنا امكن لانسان ان يفلت منه . على ان من لا يتزوج ربما كان  
 المانع له من الزواج او من الموانع له انه لن يملك الطلاق اذا اراد او انه  
 يتعب فيه تعب البأس اليأس الذي يرغب في التخلص من حياته المنقصة .  
 ولا تقصد ان كل من يرغب عن الزواج طول مدة حياته تكون علة في  
 ذلك خرف عدم الطلاق اذا اراد او انه يتعب فيه التعب الشديد حتى  
 كاننا نقول ان المتزوج لا يتزوج الا وهو مطمئن بإمكان الطلاق كلا وانما  
 نحن نريد ان نقول كما قدمنا ان هذه العلة قد تمنع بعض الناس من الزواج  
 او انها قد تكون من ضمن الموانع له ولهذا فأعتقد ان العزب عند من لا  
 يحل عندهم الطلاق اكثر منهم عند غيرهم ولعلهم انهم او من موانعهم  
 امتناع الطلاق عند المشيئة

والرجل عند اقدامه على الزواج لا يحب في نفسه انه يطلق اولاً  
 يطلق فليس من موجب عند الزواج للطلاق وانما هو قد يعرض اثناء



الزوجة الى حد ان هذا العارض يعد من الممكنات التي كثيراً ما تقع وتجاوز فهو له حساب ولا بد له من القواعد والاحكام التي يدخل في دائرتها هذا العارض فيقع الطلاق... وقد اختلفت الشرائع والامم في الطلاق توسيعاً وتضييقاً أو تقييداً واطلاقاً.

ولا ننسى ان من الشرائع ما تحرم الطلاق تحريماً كلياً أو ما لا يعد سماحاً بما هو في حكمه الا بمنزلة النادر وقوعاً أو ثبوتاً أو تمكناً لحياة المرأة لزوجها الحياة المفهومة

ولا ندخل الآن في تقييد أو اطلاق الطلاق وانما نبعث أولاً طبعاً في هل لا بد منه ام لا بد من منعه بتاتاً

هل الاخلاق تتفق أو تتفق دائماً بين الانسان والانسان بين الزوج وزوجه هل يستحيل ان تنكشف لهما عيوب أو تقرأ عليهما طواريء عمل نظامهما وتحمل علاقتهما وتخل بناءهما فلا يكون لهما من دواء غير الطلاق هل من طبع الرجل ان خلق ابراً الى حد انه يرتبط ولا يستطيع حلاً لهذا الرباط اليس من ضمن ما يقصد من الزوجية محاولة ما يمكن به مقاومة شقاوة الحياة وتحصيل السعادة والهناء بقدر الامكان واليست الزوجية المكدره المنقصة لايمش تكون قد جاءت هنا بعكس المراد وضد الغرض أو هي ينقصها هم أو يخالفها غم حتى يراد ان تكمل همومها وتبسم غمومها بكم نفس الزوج عند الطلاق

هذه امثلة لا نريد بها استغناء وانما نريد بها تقريراً لاجوبتها المفهومة منها طبعاً فهي كلها حقائق اجالية لها من ذات الفطرة والطبيعة



شرح وتفصيل هو عبارة عن وقوع الطلاق نفسه وعبارة عن الاضرار الى  
عند من هو محرم عندهم . . . . .  
وليس من دليل على عدم امكان الاستغناء عنه اقطع من هذا الذي  
نراه ونشاهده من هذا الشرح والتفصيل الذي هو وقوع الطلاق واضطرار  
المحرم عنده الى قد بلغت الاحكام الصادرة بالطلاق في فرنسا منذ  
سنة ١٨٨٥ الى سنة ١٨٩٢ - ٤٥٦٧٩ وما ذلك الا دليل على ان النفوس  
كانت كاظمة صابرة للزوجية على مضض حتى اذا فتح لها باب الطلاق  
غير ضيق خرج منه المتضايقون والمتضايقات خروج الاسير من الاسر او  
الكبير الى الجبر

على ان العبرة لا تتحكم على الطباع والاخلاق فتمنعها شريعة من  
الشرائع من الطلاق فلا يقع طبعاً وانما العبرة لهذه الطباع والاخلاق نساؤها  
اثنتين لهذا المنع طائفة مختلطة مام تمتلئين غيظاً وحنقاً وتثور سيورتك  
وتجنبن جنونا ليس في الدلم ما يفعله الناس في مثل هذه الاحوال من افعال  
التخلص من رابطة الزوجية من ترك الدين والدخول في آخر ومن قتل  
الزوج نفسه او قتله امرأته وحوادث الاتحار في هذا الباب ما لا يعد ولا  
يحصى . وليس الطلاق يقع عند المحرم عندهم بصورة الافتراق  
الجسماني الذي لم يبق شيئاً مما للطلاق من الاسباب اسباب الكراهة  
والبغض للزوجية حتى افترق الزوجان وهما في الحقيقة كالمطلقين فقد بلغ عدد  
الفراق الجسماني بفرنسا مدة الثماني سنوات المار ذكرها ١٤٢١٤ فضلاً عن  
عدد الطلاق الذي مر علينا ايضاً وبلغ في المدة المذكورة ٤٥٦٧٩



قال بن تميم في كتابه اصول الشرائع عند كلامه على الزواج والطلاق  
وانه لكتاب جليل والفضل في ترجمته لسجادة المفضل احمد فتحي بك زغلول  
قال ولا نريد ان نشي المم عن الزواج لانا نعلم ان عامة الناس لا ترى نوال  
الفاية وقضاء ما يشتهى قضاؤه مع الراحة والطمانينة الا به قابضهم عنه  
موجب لالمهم وهو ضرر ينبغي ان يجنب لكن اقبح الامور وافظها عدم  
انحلال ذاك الاتفاق لان الامر بعدم الخروج من حالة امر بعدم الدخول فيها  
لا فرق في ذلك بين زواج وخدمة وبلد وصنعة وغيرها من الاحوال ومن  
المقرر المتعارف ان الخيانة في الزواج تكون بنسبة قلته فكلما كثر العزب  
كثر الفساد قال لو كان الموت هو المخلص من الزواج لتنوعت صنوف  
القتل واتسعت مذاهبه وما جهلناه من ذلك اكثر مما وقفنا عليه  
واكثر ما تكون الخيانة في هذا النوع ان تقع سليية اذ يسهل على  
كل انسان حتى من تحمد سيرته ان يقتل ما دام القتل يحصل بمجرد  
السكوت ولو فرضنا زوجاً كره امرأته واحب اجنية ثم وقعنا في الخطر لما  
اخلص في مساعدة زوجته كما يخلص في مساعدة الاجنية .  
كما اننا رأينا في الكتاب بيان جملة اعتراضات على الطلاق مع  
الجواب عليها وهي ولنا فيها تصرف

الاعتراض الاول - ان الطلاق يولد عند الزوجين ريبة في مستقبلهما  
فالرجل يلتفت يمناً وشمالاً ليجد امرأة توافقه اكثر من التي في عصمته  
وكذلك يكون للمرأة مقاصد واسباب تحملها على تغيير زوجها ونتيجة هذه  
الحالة اضطراب في المعيشة حاضراً او عدم يقين بها في المستقبل



( والجواب على هذا الاعتراض ) أولاً — يوجد شيء من هذا المحظور في الزواج الدائم أي الذي لا طلاق فيه وإنما تختلف الأسماء فبدل الزوجة الجديدة هناك يقال عشيقة أو رفيقة هنا وبدل الزوج الجديد يكون العاشق أو الرفيق فإن الرجل لعدم إمكانه الطلاق والتزوج بمن يحب يتخذ من يتخذ خالصة له كذلك المرأة تتخذ لها خليلاً وانتقال الرجل إلى غير امرأته أو انتقال المرأة إلى غير بعلها بالحلل أولى واشرف وأوفق فمما نخشاه من الطلاق نحن واقعون فيه مع عدمه بل المحظور في الزواج الدائم أسوأ منه في غيره فهو مضر بالأداب مغل بالانساب أشد أضراراً للصدور وأكثر تنفيراً للنفوس

قال ورد بما كانت تلك الشروط القاسية والقيود الثقيلة يعني في الطلاق من أسباب القلق وعدم الثبات لا من دواعي الصبر والاستمرار فإن المنع والاكرام بحر كان الغرض ويقويانه إذ دلت التحليل على أن العوائق تشغل الفكر وتجمع العقل على الموضع الواحد فتقوى الرغبة في تذليلها كما أن ملك الشيء يزهد صاحبه فيه فلا يسي أو يسرف الزوج في الطلاق لمجرد ملكه إياه وفي الواقع فليس كل مالك للطلاق بمطلق لزوجه بل نرى الذين يملكونه يتحشمون منه غالباً ولا ينزلون إليه إلا بعد أن يكون لهم العذر أو لم يبق عليهم حق أو ملام

ثانياً — إذا علم الزوجان أن الطلاق ممكن علماً أنه ضرر وخسارة عليهما فتجنباً بقدر الإمكان ما ينهيه إليه أو ما يوجبها وأقل ما يكون من وراء ذلك أن يعامل أحدهما الآخر بالملايمة والمجاملة والتواضع والتنازل



خصوصاً الزوجة وليس من كفالة لئلاء المعيشة بين الزوجين وراحة البال  
اكثر من تنازل المرأة وخضوعها لزوجها

وهنا يتنبه العقل الى ان خضوع المرأة لزوجها شرط واجب كما قال  
بنّام فانه سيدّها في منافعها الشخصية ووصيها في منافعها ولا يتخلو الحال  
من حدوث التنازع بين اثنين يقضيان حياتهما معاً لذلك وجب ان يكون  
هناك تقدم لاحدهما على الآخر حتى يتأيد امر الوفاق بينهما والاولى  
بالتقدم هو الرجل لانه الاقوى والسلطة تدوم بين يديه بحكم الطبيعة اما  
اذا تقدمت المرأة فان الرجل يشن غارة العصيان على الدوام ومن جهة  
اخرى حالة الرجل المدنية تجعل له خبرة بالامور وقدرة على العمل  
واستمراراً في الفكر اكثر من المرأة والذين يريدون المساواة المطلقة بين  
الرجل والمرأة انما نصبوا للنساء فخاً لا يحمّد الوقوع فيه اذ المساواة المطلقة  
تحمّد بهن عن استعمال ما فيه رضا ازواجهن وفي ذلك نقص لنفوذهن عند  
لا زيادة فيه فالرجل اكونه آمناً على تقدمه نراه يتنازل كثيراً عن سلطته  
ويرتاح من ذلك لكن اذا احس ان المرأة خصيته ونظيرته انفجر  
احساسه وهاج ضميره فيكون ذلك وبالاً على الضعيف وهي المرأة لاهتمامه  
في استرجاع ما اخذ منه وتأيد سلطته ففكرة الطلاق تنبّه المرأة الى هذا  
الواجب وهو خضوعها دائماً لزوجها لينشأ عن هذا الخضوع عمار البيت  
ودوام الرابطة بين الزوجين وانتظام حال معيشتهم ومن ثم كانت تقرير  
الطلاق نافعاً نفعه المقصود ولا ينبغي قصر النظر على ما يمكن ان يكون  
له من الضرر



الاعتراض الثاني - ان فكرة الطلاق تحمل المزية وتخل الثقة بدوام  
 الرابطة بين الزوجين فيعرض احدهما عن الآخر غير مهم بسوء المنفعة  
 الوقتية ولا ناظر الى الفوائد الادبية فينشأ عن ذلك التبذير والاهمال وسوء  
 التصرف في الامور كلها

( والجواب على هذا الاعتراض ) - ان هذا المحذور بعينه وارد في  
 الشركات ومع ذلك لا نراه يقع بين الشركاء الا نادراً على ان في الزواج  
 مع الطلاق رباطاً لا يوجد في الشركات وهي العلاقة الودية المتبادلة بين  
 الزوجين التي هي اقوى الروابط واكثرها بقاءً ولقد نشاهد ان سوء التصرف  
 في الزواج من غير طلاق اكثر منه في الشركات والسبب في ذلك اشمئزاز  
 كل زوج من الآخر ونفوره عنه والميل الى غيره والخلاص منه وهناك  
 تضف العلاقة التي توجد بسبب الابناء وتصير تربيتهم والاعتناء بمستقبلهم  
 امرًا ثانويًا عند الوالدين وينسحب الميل الى المنفعة العامة بينهما فيذهب  
 كل واحد خلف لذائذه الشخصية وشهواته غير مبال بما يكون من شأن  
 غيره ومتى وصل الزوجان الى هذه الحالة ساء تصرفهما وفسد حالهما وكثيراً  
 ما كان التباعد بين القلوب موجباً لذهاب الثروة وزوال المال ولا محل لهذا  
 الضرر في الزواج مع الطلاق لان الاشئزاز يكون قد فصل بين الزوجين  
 قبل ان يضحى المنفعتين

هذا وان كان الطلاق يميل بالزوجين الى جانب الاقتصاد لا الى جهة  
 التبذير اذ يخاف كل واحد منهما ان ينضب الآخر وهو محتاج الى استبقاء  
 مودته واعتباره لذلك يجتنب الى الاقتصاد وحسن التدبير ويسدل كل واحد

( يتبع )